مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي

The Libyan state's prospects in light of foreign interference: the Turkish intervention model

ط.د صرية العايب[1]

مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق جامعة باتنة1

د. عتيقة كواشي [2]

مؤسسة الانتماء كلية الحقوق جامعة باتنة1

مخبر:الأمن في منطقة المتوسط إشكالية وحدة وتعدد المضامين LSRMPUD

تاريخ الإرسال: 2020/04/11 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إعادة بناء الدولة في إفريقيا، في ظل التدخلات الخارجية، من خلال التطرق إلى نموذج الأزمة الليبية، التي نتج عنها مقتل الرئيس "معمر القذافي"، وتدخل حلف الناتو الذي فشل في ارساء دعائم انتقال ديمقراطي سلمي في ليبيا، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية، قسمت الدولة إلى عدة جهات، ساهمت في تدخل العديد من الفواعل الدولية الأخرى، أهمها التدخل التركي في الأشهر الماضية، بالتالي تتناول الدراسة سياقات الأزمة الليبية، والتطورات الحاصلة، إضافة إلى أهداف التدخل التركي في الأزمة، ومصالحه في المنطقة، من أجل الوصول إلى مآلات الدولة ومصيرها بعد التدخل التركي، وهل يفضي إلى مزيد من التدخلات الأجنبية في الأزمة.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، تركيا، التدخل الأجنبي، المقاربة التركية.

Abstract:

This study aims to address the issue of rebuilding the country in Africa, in light of external interventions, by examining the model of the Libyan crisis, which resulted in the killing of President "Muammar Gaddafi", and the intervention of NATO, which failed to lay the foundations for a peaceful democratic transition in Libya, which It led to the outbreak of civil war, divided the state into several fronts, contributed to the intervention of many other international actors, the most important of which is Turkish intervention in the past months, thus the study deals with the contexts of the Libyan crisis and developments taking place, in addition to the goals of Turkish intervention in the crisis, and its interests in the region, In order to reach the state's destiny After the Turkish intervention ultimately will, and does lead to more foreign intervention in the crisis.

Key Word: Libya, Turkey, foreign intervention, Turkish approach.

[1] ط.د صرية العايب مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق جامعة باتنة1 soraya.laib@univ-batna.dz

[2] د. عتيقة كواشي مؤسسة الانتماء كلية الحقوق جامعة باتنة 1atika.kouachi@gmail.com

مقدمة:

تعتبر الأزمة الليبية من أكثر القضايا الإقليمية ذات الأهمية الأمنية، فتطور الأحداث فيها وتدخل المزيد من الفواعل الجديدة، ساهم في زيادة تأزم الأوضاع وتعقدها، إلى جانب انتشار التنظيمات الإرهابية وتمددها إلى دول الجوار، التي أصبحت أمام تحديات أمنية صعبة، خاصة بعد التدخل التركي، هذا الطرف الذي كان يناشد بضرورة تفعيل العملية السياسية، من خلال إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني، ولكن الأزمات التي حصلت في المجال السياسي، والاقتصادي، والأمني، جراء التطورات التي جرت عقب الثورة؛ جعلت تركيا تتدخل إلى جانب حكومة السراج، من خلال هذه المداخلة يتم البحث في مصير الدولة الليبية بعد التدخل التركي، وهل هذا التدخل يفضي إلى المزيد من تدخلات الفواعل الخارجية، أيضا البحث في أسباب ومصالح تركيا من هذا التدخل.

من خلال هذا الطرح يتم صياغة الإشكالية التالية:

مـــا مآلات الدولـــة الليبيـــة بعد التدخـــل التركـــي؟

ويتم تفكيك الإشكالية إلى التساؤلات:

- كيف هي العلاقات التركية الليبية؟
- ما هو الوضع الراهن في ليبيا؟
- ما هي المقاربة التركية لحل الأزمة الليبية؟
- ما هو مستقبل بناء الدولة في ليبيا؟

في تحليل هذا الموضوع تم اعتماد منهج دراسة الحالة ويتضح ذلك من خلال:

دراسة الحالة الليبية كأحد حالات التدخل الأجنبي، الذي يلعب دورا في إعادة بناء الدول، إضافة إلى دراسة حالة التدخل التركي في ليبيا، كنموذج عن تدخلات الدّول الإقليمية في الأزمات، وأثرها على مستقبل تلك الدول، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي، من أجل تحليل الموقف التركي من الأزمة الليبية قبل مقتل الرئيس السابق معمر القذافي وبعد مقتله، التغيرات الحاصلة على هذا الموقف والوقوف على أسباب هذه التغيرات، ورصد مختلف المواقف الدولية من هذا التدخل.

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة وضعت الفرضيات التالية:

- الدعم التركي لحكومة فايز السراج يؤدي إلى توسيع نطاق الصراع في ليبيا.
- كلما زادت التدخلات الأجنبية في ليبيا كلما أدى ذلك إلى استحالة التوافق بين أطراف النزاع .

أهداف الموضوع:

- بما أن الجزائر تربطها حدود بالدولة الليبية، فإنها تتأثر بشكل مباشر بأي تفاقم للوضع الأمني الليبي، مما يستوجب دراسة هذه التطورات.
- أيضا الهدف من هذا الموضوع، تبيان الآثار التي تخلفها التدخلات الأجنبية في الدول المنهارة، والتي هي قائمة على المصالح، وازدواجية في المعايير، مثال على ذلك اختلاف التدخل التركي في ليبيا عن نظيرتها سوريا.

تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:

1. الأزمة الليبية: دراسة في الواقع الراهن.
2. المقاربة التركية في حل الأزمة الليبية.
3. مستقبل بناء الدولة الليبية.

2. المبحث الأول: الأزمة الليبية: دراسة في الواقع الراهن:

انطلقت الأحداث الليبية في فيفري 2011 من مدينة بنغازي، احتجاجا على النظام السياسي القائم والمطالبة بإسقاطه، وقد احتدم النزاع بين الأطراف التالية:

1- القذافي الذي كان ينفي أنه تولى أي منصب رسمي في الدولة.

2- معارضو القذافي من مدينة بنغازي، الذين أسسوا "المجلس الوطني الانتقالي" بتاريخ 05 مارس 2011 والذي أعلن تمثيله الوحيد للشعب الليبي.

بالعودة إلى "luis martinez" المتخصص في الشؤون الليبية والقوى المعارضة، الذي صنفهم إلى 05 أطراف أساسية:

1- متعاطفون مع النّظام الملكي المطاح في سنة 1969.

2- وطنيون مصدومون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية، وتوجهاتها عقب الانقلاب.

3- الإسلاميون الذين يمكن التمييز بين تيارين منهم: الإخوانيون والجهاديون.

4- تحالف الديمقراطيين الليبيين، المؤسس من طرف المعارض "منصور الكيخيا".

5- المتظاهرون الشباب الذين وحدهم من استطاع إطلاق موجة الاحتجاجات (منصور لخضري، 2012، ص ص. 05، 06).

نتيجة لغياب تأطير المعارضة سرعان ما انحرف مسار الأحداث باتجاه العنف، الذي عجل تدخل الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية، وحلف الناتو، حيث أصدرت الأمم المتحدة بتاريخ 2011/02/26 القرار 1970 القاضي بفرض حضر للأسلحة، وتجميد استثمارات عائلة القذافي بالخارج، ومحكمة الجنايات الدّولية بدورها أصدرت في 27 جوان مذكرة توقيف معمر القذافي، وابنه سيف الإسلام، ومدير المخابرات عبد اللّه السنوسي، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

أمّا حلف الناتو فباشر العمليات العسكرية بتاريخ 2011/03/19، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا

فرنسا، وإيطاليا، تنفيذا للقرار الأممي 1973، وبتاريخ 2011/11/20 تم القبض على القذافي برفقة ابنه المعتصم، (منصور لخضري، 2012، ص 06)، لكن رغم ذلك لم يستقر الوضع الأمني، و يعتبر هذا التدخل أحد أسباب التي سرعت من انهيار الدولة الليبية، وقد تم رفضه من قبل العديد من الدول أهمها مصر، الجزائر، تركيا، روسيا، إذ عقب موت القذافي تبين أن المشكل في ليبيا هو انتشار الميليشيات، والعنف من قبل أصحاب ا لنفوذ المحليين، بسبب غياب سلطة مركزية يتم الاحتكام إليها، إضافة إلى الجهات الجهادية التي تتكون معظمها من الأجانب الذين لديهم أجندات عبر وطنية، (Ekaterina Stepanova, 2018, pp 89-93)، وقد تم تقسيم هذه الأطراف المسلحة بعد سقوط القذافي إلى:

1- كتائب المتمردين قاتلت خلال الحرب وبعدها.

2- مجموعات لم تكن مقاتلة تشكلت أعقاب الحرب لمعالجة المشاكل الأمنية المحلية.

3- عصابات إجرامية خلال الحرب وبعدها.

4- مجموعات جهادية صغيرة لتتنامى فيما بعد. (Brian McQuinn,2012,pp)

وقد تطورت هذه الجماعات المسلحة حاليا إلى: مجلس الزنتان العسكري، كتائب مصراتة، كتيبة سوق الجمعة وكتيبة سدان السويلي، كتيبة 17 فبراير، كتيبة درع ليبيا (LSF)، كتيبة أنصار الشريعة بنغازي (AAS-B) كتيبة شهداء أبو سليم، أنصار الشريعة (درنة)، غرفة عمليات ثوّار ليبيا. (كريستوفر س .شيفيس، جيفري مارتيني 2014، ص ص 30-34).

والملاحظ أن هناك فواعل خارجية إقليمية ودولية، فنجد من بين الفواعل الإقليمية، كل من الإمارات وقطر في عملية "unified protector"، إلى جانب حلف الناتو لحماية المدنيين، إلاّ أن سوء العلاقة بين الدولتين أدى بهما للمواجهة العسكرية في 2017 بليبيا.

وحسب تقسيم الأمم المتحدة للفواعل الإقليمية، نجد مجموعتين:

الأولى: تضم تشاد ومصر والإمارات والسعودية

الثانية: قطر، تركيا، السودان.

المجموعة الأولى: كانت تدعم القائد خليفة حفتر وجيشه الوطني LNA، لتخليص بنغازي من الميليشيات الجهادية،

أمّا المجموعة الثانية: كانت تدعم المؤتمر الوطني GNC، وائتلاف الفجر الليبي في 2015/12 (Thomas M. Hill,2019).

بالنسبة للفواعل الدولية ممثلة في الدول المنظمة لحلف الناتو، بقيادة كل من فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى روسيا، في سنة 2011 تم انشاء مجموعة من الإتصالات في لندن، وتتألف من ممثلين لأربعين دولة، والأمم المتحدة الاتحاد الإفريقي كانت أول المباحثات في الدوحة، وروما غايتها اعادة الأمن في ليبيا، وتسهيل الانتقال سلميا في ليبيا لكن انتقدت هذه المجموعة من قبل روسيا التي لم تكن مدعوة في الجولات الأولى، كونها أصبحت داعمة لأحد أطراف النزاع في ليبيا،(Ekaterina Stepanova, 2018, p93)، كما تم توقيع بيان مشترك في 2016 حول ليبيا، من طرف مصر ايطاليا، قطر، روسيا، والسعودية، وتركيا والإمارات بالتزامهم ببعثة الأمم المتحدة، كما أصدر الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية والأمم المتحدة بيان في عام 2017، يؤكد دعم جهود الأمم المتحدة وقيادتها.

تم توقيع اتفاق الصخيرات الذي أعلن عن "حكومة الوفاق الوطني"، كحكومة شرعية وحيدة في ليبيا برئاسة "فايز سراج"، الملاحظ أن كل من مصر والإمارات والسعودية اعترفت بهذه الحكومة علنا، من بين المحاولات الدبلوماسية التي قامت بها مصر من أجل جمع الطرفين في 2015، وهذا بناءا على دعوة رسمية من الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، كما استضافت في فيفري 2017 محادثات، أيضا الإمارات في محاولاتها في ماي 2017 نظمت محادثات لتعيدها في 2019، لكن فشلت الجهود في الحل السياسي، وما نتج عنه في أفريل 2019 شن الخليفة حفتر هجوما على طرابلس، كما ساهمت فرنسا في اتفاق الصخيرات وقد زادت مصالحها في ليبيا، بعد الهجمات التي تعرضت لها من قبل داعش بمدينة نيس عام 2016، وحاول ماكرون عقد محادثات سلام عامي 2017، 2018 لكنها لم تثمر (Thomas M. Hill,2019)،

وبالنسبة لروسيا التي امتنعت في البداية من التصويت لقرار التدخل، كانت تؤيد فقط فرض عقوبات ضد "معمر القذافي"، إثر احتجاجات بنغازي في 2010، لكن نتيجة تفاقم الوضع بعد اتفاق الصخيرات، ظهرت بوادر دعمها لحفتر، الذي رأت فيه الكفاءة، وهذا بسبب ا خفاق نظيره "فايز السراج" في السيطرة على طرابلس.

هذا الدعم الذي تلقاه حفتر" من روسيا، و مصر، والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا التي دعمته ضمنيا مكنه من السيطرة على المنشآت النفطية، الرئيسية في ليبيا، وكذا العديد من الموانئ (Ekaterina Stepanova, 2018 p95)، يقول "توماس هيل[1]: عدم انتقال ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي سلميا، فتح الباب للهجرة غير النظامية الإرهاب، والاتجار إلى أوربا، ممّا يشكل تحديا أمنيا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية وحلفائها وهذا الاستنتاج من خلال ثلاث نقاط أساسية:

- لا يمكن إيجاد حل سياسي دائم في ظل استمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وذلك بتغليب مصالح الأطراف الخاصة على مصالح الشعب اللّيبي.
- فشل عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وأسباب ذلك مفتوحة وعديدة.
- الأمم المتحدة لم تكن لها السلطة اللازمة لكبح الأطراف الداخلية والخارجية، ولم تعد تمتع بالمصداقية لدى الشعب اللّيبي (Thomas M. Hill,2019).

كل الأطراف الإقليمية كانت تدعو لدعم الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب والميليشيات المتطرفة لتحقيق الأمن والاستقرار لكن لم يكن هناك دعوة للطرفين بوقف إطلاق النّار.

إذا كل الجهود الباحثة في الحلول السلمية فشلت وذلك في الحقيقة يعود إلى مواصلة الأطراف دعم وكلائها اللّيبيين بالسلاح والمال، وهذا ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وأدى إلى تقويض الوساطة التي تبنتها الأمم المتحدة مما ساهم في تفاقم الانقسامات داخل المجتمع الليبي وأصبحت المعارك بالوكالة الإقليمية والنافس على الموارد الليبية.

3. المبحث الثاني: المقاربة التركية في حل الأزمة الليبية:

كقوة ناشئة استند صعود تركيا في العلاقات الدولية إلى نظرة استباقية ونهج دبلوماسي متعدد الأبعاد مع أجندة سياسية طموحة، وينبع هذا من التفكير الجيواستراتيجي المعروف باسم "العمق الاستراتيجي"، فنهج تركيا المتحول في السياسة الخارجية التركية، يتمثل في التركيز المتزايد على أبعاد القيمية، حيث أصبح التأكيد على الأسس الأخلاقية والمعيارية للسياسة الخارجية التركية واضحًا بشكل خاص بعد اندلاع الانتفاضات في المنطقة مع إعطاء الأولوية للمنافع الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادل، إذا استخدام القوة الناعمة لتركيا في زيادة نفوذها. (Volkan Şeyşane , Çiğdem Çelik, , 2015)، لكن طرأ تغير جذري في الآونة الأخيرة، حيث تبنى صناع السياسة الأتراك سياسة هجومية صراعية بدلا من تصفير المشاكل، هذا يؤكد أن تركيا تسعى إلى إيجاد توازن بين اعتبارات السياسة الواقعية والنهج المثالي، ويظهر ذلك من خلال تصريح أحمد داوود أوغلو عن سعي تركيا إلى عثمانية جديدة، لصحيفة واشنطن بوست في 2010/12 ويقول أن "بريطانيا أسس الكمونولث مع مستعمراتها السابقة، فلماذا لا تكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة. (عبد المنعم عدلي، 2015 ص.ص 05- 10).

اعتبار تركيا "دولة مركزية خاصة" بسبب موقعها الجغرافي، فضلاً عن التراث الثقافي والتاريخي للإمبراطورية العثمانية، حيث كان لها أدوار نشطة في محيطها الإقليمي، بالتالي تتأثر بشكلٍ مباشر بأي فوضى أو عدم استقرار، قد ينشأ في المنطقة، إذا التدخل التركي في ليبيا، ناتجٌ عن قراءتها الإستراتيجية للمنطقة، والتي تتمحور حول الاستقرار ومرتبطٌ برؤيتها السياسية المتوازنة (إمره كيكيلّي، 2019)، إذا خلقت الأزمة في ليبيا معضلة خطيرة لتركيا بين مصالحها الإستراتيجية والأخلاق، على عكس دعمها القوي للديمقراطية ومطالب الشعوب في مصر وتونس، وهذا راجع لاعتبارات واقعية حددت بشكل أساسي السياسة التركية متمثلة في:

الناحية السياسية: تعتبر ليبيا بوابة لطموحات تركيا في إفريقيا، وبالتالي على عكس موقفه الثابت ضد النظامين المصري والتونسي، فقد رفضت أنقرة التدخل، وزعمت أنه ينبغي على ليبيا حل مشاكلها الداخلية، دون تدخل الجهات الأجنبية، كما رفضت نشر قوة عسكرية بقيادة الغرب، ولكنها أعلنت التزامها فيما بعد بالقرار 1973 وأكدت السلطات التركية أن القرار ينص على ثلاثة تدابير أساسية هي: ضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية وفرض حظر على الأسلحة، وإنشاء منطقة حظر طيران لمنع تصاعد النزاع.

كما اقترحت تركيا خريطة طريق من ثلاث نقاط، تتوخى وقفًا فوريًا لإطلاق النار بين المتمردين والحكومة الليبية، ودعت إلى إنشاء ممر إنساني ، لكن الاقتراح التركي بوقف إطلاق النار، بدلاً من إزالة القذافي، لم يتلق دعم كل من المعارضة الليبية وحلفاء تركيا الغربيين، إذا فشلت جهود تركيا لإبعاد الناتو عن ليبيا، في ضوء هذه التطورات يمكن انتقاد السياسة الخارجية التركية على أنها غير متماسكة، ويمكن اعتبار هذه التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية التركية بمثابة تكيف مع الظروف المتغيرة خلال الأزمة (VolkanŞeyşane, Çiğdem Çelik, 2015)، حيث وقفت إلى جانب الأطراف الشرعية، على خلاف محور الولايات المتحدة الأمريكية-إسرائيل-الإمارات العربية المتحدة، وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 27 إبريل/نيسان بأن: "في ليبيا سلطة تستمد مشروعيتها من الشعب، في مقابل دكتاتور مدعوم من قبل بعض الدول العربية، ستقف تركيا بقوة إلى جانب أشقائها الليبيين، كما فعلت في السابق، وستستنفر كل إمكاناتها لإفشال مساعي تحويل ليبيا إلى سوريا جديدة.

في حين تستمر تركيا باتخاذ موقفها في إطار التوافق الدولي، والذي تجلى في الاتفاق السياسي الليبي، الذي تم توقيعه في مدينة الصخيرات المغربية، والذي تم التأكيد عليه في مؤتمر روما، فإن هناك لاعبين دوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولاعبين إقليميين على رأسهم الإمارات العربية المتحدة ومصر قد قاموا بتغيير موقفهم عما كان عليه في عام 2015، حيث منحت الإمارات العربية المتحدة حفتر القوة لكي يقوم بتقويض الاتفاق السياسي، (إمره كيكيلّي، 2019).

تقدم محاولة تركيا الأخيرة لإعادة تشكيل البحر الأبيض المتوسط، الدعم العسكري لطرابلس ضد المتمردين الذين تدعمهم روسيا، وتعمل على دمج أزمتين متوسطيتين، في محاولة لإعادة تشكيل المنطقة لصالحها، مع تداعيات سيئة محتملة، سواء بالنسبة للحرب الأهلية المستمرة في ليبيا، وتنمية الطاقة المستقبلية في شرق البحر المتوسط (Keith Johnson, 2019).

و الملاحظ أن الفارق واضح بين ليبيا وسوريا هو أن تركيا بينما عارضت التدخل العسكري وحاولت الحد من عمل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، دعت بحماس إلى استخدام القوة في سوريا.

من الناحية الاقتصادية:

مصالح تركية اقتصادية وسياسية كبيرة في ليبيا، ترى تركيا أنه من أجل إرساء مشروع تغلغلها في إفريقيا وعقد الإتفاقيات مع الدول الإفريقية، لابد من نسج علاقات تعاونية مع ليبيا فهي منفذها إلى لشمال إفريقيا ومنتصف القارة، حيث عقدت تركيا في فترة القذافي اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي، مع 38 دولة افريقية، وارتفع عدد السفارات التركية من 12 عام 2009 إلى 39 في عام 2015 في كل من الصحراء الكبرى وشمال افريقيا، هذا التوسع كان نتيجة عقد اتفاقيات ومشاريع مع ليبيا، فمثلا بلغت المشاريع التي نفذتها شركات المقولات التركية في ليبيا 124 مشروع بين عامي 2009-2010، وهناك 120 شركة تركية مسجلة في ليبيا تعمل في مختلف المشاريع، وقد تم توقيع 8 مذكرات تفاهم بين البلدين، واتفاقيات بشأن الإعفاء من التأشيرة والتعاون في الزراعة، والبنوك، والاستثمار المشترك، كما بلغ حجم التجارة بين البلدين إلى 1,4 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وارتفع بنسبة 57٪ عام 2009 ليصل إلى 2,2 مليار دولار أمريكي، وكان من المتوقع أن يرتفع الرقم إلى 10 مليارات دولار أمريكي في السنوات الخمس المقبلة قبل حدوث التمرد، (Hüseyin Bagci, Serdar Erdurmaz, 2017, pp 41-39)، كما فازت تركيا بحصة كبيرة من عقود البناء المربحة في ليبيا في عام 2010، وتم الاتفاق بين البلدين على زيادة الاستثمارات المشتركة، في مجالات الطاقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، والتعليم، والمصارف والنقل، والزراعة، وقد تم توظيف ما يصل إلى 25000 مواطن تركي، وممارسة الأعمال التجارية بحلول عام 2011، وشاركت شركات الأعمال التركية في 304 عقد تجاري (ferhat polat, 2019)، كما تشير التقديرات إلى أن العقود المعلقة الموقعة مع الحكومة الليبية، بلغت قيمتها حوالي 15 مليار دولار بالإضافة إلى 1.5 مليار دولار في المعدات (Volkan Şeyşane, Çiğdem Çelik, 2015)، كل هذا أدى بالرئيس التركي "أوردوغان" إلى تصريح بأن المشكل الليبي هو مشكل داخلي، يجب حله داخل البلاد.

نتج اتفاق رسمي بين الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا وتركيا في 27 نوفمبر 2019، بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تشهد منطقة شرق المتوسط خلافات بين دولها؛ حول ترسيم الحدود البحرية بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية وجود مخزون هائل من النفط والغاز القابل للاستخراج فنيًا، ما بيّن أنّ هدف تركيا من المذكّرة يتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في المتوسط.

أيضا تم توقيع مذكّرة للتعاون الأمني، شملت التدريب العسكري، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

من خلال هذا الاتفاق الثنائي، تطالب تركيا بجزء ضخم من شرق البحر المتوسط، وهي منطقة تضم خزانات كبيرة من الغاز الطبيعي تتسابق عيها دول المنطقة لاستغلالها، مع إصرار الرئيس التركي على أنه لن يتراجع عن صفقاته الليبية الجديدة، على الرغم من احتجاجات الدول الأخرى

تقترب اليونان وإسرائيل وقبرص من اتفاق على خط أنابيب، يحمل الغاز الطبيعي عبر تلك المياه المتنازع عليها عبر جزيرة كريت، إلى اليونان وإيطاليا، سيكون المشروع تتويجا لما يسمى منتدى شرق البحر المتوسط للغاز الذي وقّعت عليه مصر وإسرائيل وقبرص واليونان في وقت سابق من هذا العام باستثناء تركيا من النادي.

وقال سونر كاجابتاي مدير برنامج الأبحاث التركية بمعهد واشنطن: "أود أن أقول إنها ضربة رائعة من قبل أنقرة لأنه من وجهة نظرها، كان هناك محور الخصوم في شرق البحر المتوسط لبناء جدار بحري".

بالنظر إلى المستقبل، هناك خطر حقيقي من أن تنتهي معركة استخراج الغاز الطبيعي من قاع البحر إلى إشعال صراع حقيقي بين جيران شرق البحر الأبيض المتوسط بدلاً من تأجيج التقارب، فقد أوضح وزير الخارجية التركي مؤخرًا أن أنقرة ستستخدم القوة، إذا لزم الأمر، لردع الآخرين عن التنقيب عن الغاز في المياه التي تعتبرها خاصة بها (Keith Johnson, 2019).

إذا الانقسام بين الحكومتين طبرق وطرابلس، أثر بشكل كبير على العلاقات التركية- الليبية، وهذا نتيجة دعم تركيا لحكومة طرابلس بقيادة "المؤتمر الوطني العام"، هذا ما أدّى إلى تدهور العلاقات بين طبرق وتركيا، نتج عنه وقف جميع العلاقات مع تركيا، وطرد شركاتها من ليبيا من قبل حكومة طبرق، (Hüseyin Bagci, Serdar Erdurmaz, 2017, pp 39-41)، وقد وصف الناطق باسم قوات حفتر، اللواء أحمد المسماري، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق بالغزو التركي في المقابل هدّد وزير الدفاع التركي" خلوصي أكار" قوات حفتر في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجوم على المصالح التركية.

سعت الدبلوماسية التركية في دول الجوار الليبي لتوضيح طبيعة دورها في ليبيا وأجرى وزير الخارجية، مولود تشاويش أوغلو، زيارة إلى الجزائر في 9 أكتوبر2019، لكنّ الجزائر عادت لتؤكد على دورها الخاص في ليبيا، بعد تنامي الحديث عن إرسال قوات عسكرية تركية إليها، حيث عقد مجلس الأمن، في حين أن تونس، بعد قيام الرئيس التركي بزيارة قصيرة هناك، وإعلانه عن إقامة تعاون بين البلدين لتقديم الدعم السياسي للحكومة الشرعية في ليبيا، ما دعا الرئاسة التونسية إلى إصدار بيان نفت فيه دخولها في أي تحالف، أما مصر حليفة حفتر إلى جانب الإمارات رفضتا التدخّل التركي ووصف الرئيس عبد الفتاح السيسي حكومة الوفاق بأنها "أسيرة الميليشيات المسلحة".

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية صدر بيان عن البيت الأبيض، بعد اتصال هاتفي بين الرئيسين دونالد ترامب وعبد الفتاح السيسي، أكّدا فيه رفض التدخلات الخارجية في ليبيا، أما الموقف الروسي جاء من خلال مجلس الدوما الذي أبدى قلقه من مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس .وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس ليونيد سلوتسكي، إنّ إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا» قد يعمّق أزمة الأخيرة أكثر (المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، 2020، ص.ص02-03).

4 . المبحث الثالث: مستقبل بناء الدولة الليبية:

فشل محاولات عقد جولات حوار جديدة بين طرفي الأزمة وهو ما يعكس في النهاية مدى عمق الانقسام المجتمعي والقبلي في ليبيا، واستمرار سياسة الإقصاء التي يمارسها عدد من القبائل الليبية، وتتجسد صعوبة تنفيذ هذا البند فيما تشهده ليبيا مؤخرًا من منع للنازحين والمهجرين من العودة لمدنهم، إضافة لانتشار السلاح وهيمنة الميليشيات المسلحة على الأرض، فلا تزال تشهد العاصمة طرابلس بين حين وآخر اشتباكات بين الجماعات المسلحة المنتشرة بها، كما شهدت مدينة بنغازي تفجيرين إرهابيين في أقل من شهر استهدفا مسجدين في ليبيا، كان أولهما في 23 يناير الماضي وأسفر عن مقتل 41 شخصًا، وآخرهما في 9 فبراير الجاري وأسفر عن مقتل شخص على الأقل وإصابة 65 آخرين.

اعتماد الحل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية من قبل أطراف النزاع بدل المسار السياسي، أيضا التخوف من عدم قبول الأطراف المتصارعة في ليبيا بنتائج الانتخابات الأمر الذي قد يُدخل ليبيا في حرب أهلية جديدة، مثلما حدث في عام 2014 عندما رفض التيار الإسلامي الاعتراف بهزيمته في انتخابات مجلس النواب التي أُجريت في يونيو 2014.

اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحور التركي - القطري الداعم لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة والقوى الأخرى المناهضة له وذلك منذ المقاطعة الرباعية العربية لقطر في يونيو 2017، وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا، كما أنّ

التنافس بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى على النفوذ في ليبيا والتخوف من أن يؤدي هذا التنافس لعرقلة حل الأزمة الليبية، من خلال استغلال الأطراف الليبية لهذا التنافس للتنصل من التزاماتها، هذه الزيادة في الأطراف المتدخلة يزيد من الإمدادات العسكرية للأطراف المتنازعة، مما يطيل من أمد الحرب (عبد اللطيف حجازي، 2018).

تعطيل الحل السياسي بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وقد انعكست الصراعات الإقليمية على الوضع في ليبيا، ومنعت أي اتجاه إلى الحل، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وجهودها، كما أكدت لجنة خبراء تابعين للأمم المتحدة في تقرير لها نقلته وكالة أسوشيتد برس، أن تحقيق الحل السياسي في ليبيا بعيد المنال في المستقبل القريب، وأنّ موازين القوى العسكرية بليبيا وتضارب المصالح الإقليمية، يعرقلان الالتزام بالحل السياسي في ليبيا، رغم الجهود الأممية المبذولة لتجاوز المأزق الحالي، بالتالي سيناريو تقسيم الدولة على أساس جغرافي، وقبلي، وسياسي يبقى غير مستبعد، إذا ما فشل رهان الانتخابات (زهير حمداني، 2018).

5. الخاتمة:

الأزمة الليبية إذا من أعقد القضايا الأمنية، فتطور الأحداث فيها وتدخل المزيد من الفواعل الجديدة ساهم في زيادة تأزم الأوضاع وتعقدها، بعد التدخل التركي هذا الطرف الذي كان يناشد بضرورة تفعيل العملية السياسية من خلال إنهاء الصراعات الداخلية على أساس التوافق الوطني.

ووسط تنازع الشرعيات وغياب سلطة الدولة والانفلات الأمني، يرى خبراء ومتابعون ضرورة إقرار شرعي جديدة موحدة يعترف بها الجميع بناء على خطط مبعوث الأمم التي تنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في ليبيا.

كما يرون أن إجراء هذه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وقيام الشعب بانتخاب رئيس للدولة وأعضاء البرلمان مباشرة سيؤدي إلى تجاوز كل الإشكالات القانونية السابقة وتجاوز أزمة الشرعيات المتناقضة نحو مرجعية سياسية داخلية وخارجية واحدة.

إذا استطاع المجتمع الدولي الضغط على كل الأطراف للاحتكام إلى صناديق الانتخابات، فربما تكون النتائج غير مرضية أو مشوهة، غير أنها في نهاية الأمر قد تؤدي إلى حكومة موحدة وعملية ديمقراطية قد تتحسن مع مرور الزمن.

وتعتبر مهمة المبعوث الأممي هي آخر فرصة للوصول إلى تحقيق دولة حقيقية في ليبيا، لكنها ترى صعوبة في إجراء انتخابات آمنة والبدء بالعملية الديمقراطية في ظل وجود نحو عشرين مليون قطعة سلاح موزعة على ستة ملايين شخص حسب تقديرها.

ولعل التخوف من انتشار التنظيمات الإرهابية هو الدافع الرئيسي للدول المجاورة لليبيا تونس والجزائر ومصر خصوصا ولأوروبا للدفع قدما باتجاه الحل السياسي وفق خطة المبعوث الأممي، وحل المشاكل التي تقف في طريقه.

الإحالات:

[1]- توماس هيل: أكبر مسؤول البرامج بشمال إفريقيا بمعهد الولايات المتحدة للسلام في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس حول الشرق لأوسط وشمال إفريقيا والإرهاب الدّولي.

المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الكتب:

- عدلي، عبد المنعم. **داعش والتخطيط الاستراتيجي التركي**. مصر: المكتب العربي للمعارض، 2015.
- شيفيس، كريستوفر س. مارتيني، جيفري. **ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل**. نيويورك: RAND National Security Research Division، 2014.

2- مقالة من مجلة أو دورية:

- لخضاري، منصور. "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** م 06 (ع 02)، جوان 2012.

_ "تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل"، **المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**، سلسلة تقدير موقف، 07 جانفي، 2020.

3- مواقع الكترونية:

- كيكيلّي، إمره. "المقاربة التركية للأزمة الليبية"، 2019/05/03، على الموقع:

https://www.trtarabi.com/opinion/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-17943

- مذكرة التفاهم الليبية – التركية :أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**،2019 / 12 / 17 على الموقع:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Libyan-Turkish-Memorandum-of-Understanding-Local-and-Regional-Dimensions.aspx

- عبد اللطيف حجازي، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018" 2018/02/13، على الموقع:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3710/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%85%D9%85%D8%AA%D8%AF%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2018

- زهير حمداني، **"ليبيا..سبع سنوات من البحث عن الدولة"، 17/2/2018**، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/2/17/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

ب_ باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- McQuinn, Brian. "After the fall Libya's Evolving Armed Groups", **Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies**, Switzerland, 2012.

2- Stepanova, Ekaterina. " Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in **The Search For Sta Bility In Libya Osce's Role Between Internal Obstacles And External Challenges,** By Dessì Andrea And Greco Ettore, Istituto Affari Internazionali, Roma, 2018.

2- مقالة من مجلة أو دورية:

1- Bagci, Hüseyin. Erdurmaz, Serdar**.** "libya and turkey's expansion policy in africa", **janus.net, e-journal of International Relations**, vol. 8, núm. 2, noviembre, Portugal**,** 2017, pp. 38-52.
2- Şeyşane,Volkan. Çelik, Çiğdem. "R2P and Turkish Foreign Policy: Libya and Syria in Perspective", **global responsibility to protect 7 (2015) 376-397**, koninklijke brill nv, leiden, 2015.

3- مواقع الكترونية:

1- Johnson, Keith. "Newly Aggressive Turkey Forges Alliance With Libya", 23/12/ 2019, https://foreignpolicy.com/2019/12/23/turkey-libya-alliance-aggressive-mideterranean/,*

2- M.Hill,Thomas. The Conflict in Libya: "Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on Middle East, North Africa, and International Terrorism" , united states institute of peace making peace possible, 15/05/2019, https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya

3- Polat, Ferhat. "the trajectory of turkey-libya relations", TRTWorld, 30/08/ 2019, https://www.trtworld.com/opinion/the-trajectory-of-turkey-libya-relations-29413